ويصير موليا وقال المالكية يقع ثلاثا ولا يسئل عن نيته وهم في ذلك تفاصيل
بطول ذكرها وقال اهل العلم اذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه اى حتى تنكح زوجا
غيره فنحوه حراما بالتصريح بالطلاق والفراق بان يتلفظ باحدهما او نقصه
فلغا طلق او نوى غير الطلاق فهو محل النظر وقال صاحب المصابيح من المالكية
يعني فاذا كانت الثلاث تحرم كما كان التحريم ثلاثا قال وهذا غير ظاهر لجواز
اى يكون بينها عموم وخصوص كالجواب والاثبات وهاذا بين المنهر لجواز
عن الى ما ذكر الشرح غير عن الغاية المقصود بالحرمة وما سميه الشيخ
ما هو اوضح منه فدل ذلك على ان الذين كانوا لا يعلمون ان الثلاث
محرمة ولا انها الغاية يجلون ان التحريم هو الغاية وهذا بين فهم ان الثلاث تحرم
فاسئت له في الحقيقة انما هو الاطلاق مع السياق وما مضى شاهد الحوت ان تعبد
بالعام عن الخاص ولو قال لا ان يبين به ما يعرف شانه وبنيه على هذه
هذا جواب لكان متجها مستقيما فاذا عبر الشرع عن الثلاث بانها تحرمه
فلا يحمل على التعبير عن الخاص بالعام اللا يكون كذلك والشرع منزه عن
ذلك فاذ بها سواء لا عموم بينهما ويدل على ان التحريم كان اشهر عندهم
بالفاظ والشة من الثلاث وهذا فرضه هم به قال وهذا مع لطف الكلام ولما كون
التحريم قد تقصر عن الثلاث فذلك تحريم مقيد واما الطلاق منه فليثلاث
وفرق بين ما يفهم لدى الاطلاق وبين ما لا يفهم الا بقيد انتهى ونقضه البد
الدماميني فقال قوله وهاذا سبق شات الغرض ان تعبد بالعام عن الخاص مشكل الام
الاان يريد في بعض المقامات الخاصة فيكون وفاقا كلامه يفهم ذلك
عند التامل انتهى وقول ابن بطال ان النخاري يرى ان التحريم ينزل منزلة الطلاق
الثلاث للاجماع على انه لو طلق امراته ثلاثا تحرم عليه فلما كانت الثلاث
تحرمها كان التحريم ثلاثا ومن ثم اورد حديث رفاعة محتجا به لذلك
تعقبه في الفتح فقال الذي يظهر من مذهب النخاري ان الحرام ينصرف الى نية
القائل ولذا اكد الباب بقوله الحسن ونهيه عادته في ترجمة الاخلاف وهل
صدر به من النقل عن النخعي او نابعي فهو اعتراض وحاشا النخاري ان يتسهل
بكون الثلاث تحرم ان كان لم يرد له حكم الثلاث مع ظهور قصر
لان الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقا والبائن تحرم المدخول بها الا
يعقبه رجعة واذا انقضت عدتها فلم يختص التحريم في الثلاث
والضابط ان كل ما يرفع بعضه الطلق ثلاثا فكذلك يسهل بالاعم على الاخص
وليس هذا التحريم المذكور في المراة كالذي يحرم الطعام على نفسه لانه
لا يقال لطعام اكل حرام فلا اثم فيه واي حرم طعاما اراد
سرا فلغو وقيل المطلقة حرام خلافا لما نقل عن اصبغ وغيره ممن سوى

بين الزوجة والطعام والشراب وقد ظهر ان الشيئين واذا استويا من جهة فقد
يفترقان من جهة اخرى فالزوجة اذا حرمها على نفسه وازدنا كما تطليقها
حرمت عليه والطعام والشراب اذا حرم على نفسه لم يحرم عليه ولا يلزمه كفارة
لا خصاص الانتفاع بالاحتياط وشذ فيها الخ حرم وقد اتضح باتفاقهم
على ان المراة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج فقال وقال تعالى في الطلاق الثلاث
بالرفع في الفرع وفي اليونينية ثلاثا بالنصب وجيه ان كثرة الالف ملحوظة
بعد الكتابة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال البيت بن سعد الامام
مما رصله ابو الحكم العلاء بن موسى الباجي في جزء له عن نافع مولى بن عمر
انه قال ولاني زيد حفيدي بالافراد نافع قال كان بن عمر رضي الله عنهما اذا
سئل عمن طلق ثلاثا قال لو طلقت مرة او مرتين فان النبي صلى الله عليه وسلم امرني بهذا
ان طلقت امراتي وهي حائض تطليقة او تطليقتين فقال لي ما هكذا امرك
الله عليه وسلم انك قد عصيت ربك وبانت منك امراتك وهي معصية
كقوله تنكح زوجا غيره وبه قال حدثنا محمد هو بن سلام قال اخبرنا ابو معاوية محمد
بن حازم قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها انها
قالت طلق رجل امراته ثم تزوجت رجلا غيره فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
زوجي طلقني وانى تزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله ما معه الا
مثل الهدبة فقال لعلك تريدين ان ترجعي الى زوجك الاول لا حتى يذوق
العسيلة التي ذاق الاول وتذوقي عسيلته وفي رواية ابن السكن فيما ذكره في المشارق لا الهية بالجر
المشددة اي مرة او دفعة واحدة لم يفض مني الى شيء قال في المصابيح تؤول له
لم يصل مني الى شيء صريح في انه لم يطاها اصلا لا مرة ولا دفعة فيحمل قولها
الا هنية واحدة على ان غشاه فلم يرد ان يقرب مني بقصد الوطء الا مرة
واحدة انتهى نعم اذا قلنا المراد فلم يصل منه الى شيء يريده من الوطء التام
او لا لا زجاجة وعدم قدرته على الكلام فاصل تحذف همزة الا شقها ولاد
زد الفاصل لزوجي الاول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين
لزوجك الاول حتى يذوق الاخر عسيلتك وتذوقي عسيلته وفي رواية
ولاني زرادته وفي عسيلته شبه عليه الصلاة والسلام لذة الجماع بذوق